

لا تجعل تخيلية نشاء ما ذكر في الفريضة الرابعة الا انه ان كان المشبه راو في شبه  
 رادف المشبه به كان مستلزما لذلك التامع ولا يخفى انه قرينة ضعيفة ان لم  
 يراد بالشارح حمل عبارة صاحب الكشاف على ظاهرها بالاستعانة بما مضى والشارح  
 المحقق لان مجرد التعبير عن بلاغ المشبه بما وضع للملايم المشبه به قرينة ضعيفة فكيف  
 يعتمد بها صاحب الكشاف فاذا كان كذلك بالاوليات التامة لغيرها  
 يكون مراد صاحب الكشاف ان التعرض بعد ثبات العهد كقائه عن بطلان هذا هو  
 التامع بل الاول وجوب التعقيب بقوله بعد ثبات العهد ظاهر وهو حاصل التوجه ان القرينة  
 ليست مجرد التعقيب بل هي الملايم المشبه بما وضع للملايم المشبه به بل هو المعنى الموضوع له  
 وهو ملايم المشبه به وهو ما دللنا عليه في قوله واحد في خروج القرينة عن الضعف  
 ثم دلالة التصريح بالذات في الكفاية في قوله واحد في خروج القرينة عن الضعف  
 واما المعنى الحقيقي فانه هو كونه مسلما وان يكون مراده شاخ استعمال النفعين  
 في مقام افادة البطلان العهد او في ظاهرهما؟ وما حصل ان في قول صاحب الكشاف  
 ليست صلة للكمال بل التي هي الصلة محذوفة وتقدم شاخ استعمال النفعين في مقام  
 احتجتي في مقام افادة البطلان العهد واما افادة البطلان العهد فيترتب الكفاية  
 ايضا فما حصل يرجع الى الترجيح الاول عند ان التوفيق في العمارة مختلف او في  
 اظهار بطلان العهد بحيث ان يكون في صلة الاحتمال فيكون اظها وبطلان العهد معني كونه  
 النقص العهد فهو من سبب الترجيح الاول والفرق بينهما مجرد زيادة الاظهار ولا يظن  
 ظاهرا فيحتمل ان لا يكون في صلة في سبب الترجيح الثاني والفرق بينهما ان الحاشية  
 المحذرة في الاول افادة البطلان وهنا الاظهار فقط وايضا ان الثاني راينا في الاول  
 عكسية والتي نزيد لغيره واصلا في حقيقة وبيان مفهوم الرواية العربية في بعض  
 وان السكالك هم قام مقام الغرضين العكسية فالعنى على ما بين في رؤيتنا بيان التعقيد

ان المشبه جعل المتعارفة التعليلية مستعملة في وجهه ان يكون كلاما بهرته وما لم يرد  
 او كونهما التبعي اربابا كبريتا يجب تركه وقوله بيان ان السكالك هو الاستنباط  
 بيان كان سائلا قال مما بيننا من فقال بيان ان السكالك هو الاستنباط  
 الغرض الا عندنا في الماتن بنسبة التجوز الى السكالك السالك الى صحيح والتعريف  
 وكال ان المستفاد من بيانهم ذلك دون التجوز وفيه بحث لما ان الحق التفتيح  
 قال حال السكالك ان قرينة تملكها المتعارفة وهي كما لا ظاهرا واما الحق كما لا يثبت  
 في الميت الربيع السكالك والحكم في بزم الا ان يكون قد شبه التجوز وذلك  
 ان يكون مستغفرا عما عليه طبيعة المعنى من اثبات المعنى الحقيقي للملايم المشبه  
 المشبه الى ان السكالك من في قوله من ثبات بيان اما عليه طبيعة المعنى وقوله الملايم على تقدير  
 مضى في لفظ الملايم وقوله المشبه الى اثبات الى ان السكالك صلة العدول  
 ولا يرس داع اليه كما ترى ان الملايم داع اليه كما تبين لاداعي الير فذل العلم لعدم  
 الداعي من ثبات الصانع والذات ويحتمل ان يكون نفي العلم بالداعي كما تبين عن معنى قوله  
 كما ترى ان العلم بعدم الداعي يدعي كالميراثا بهرته من اجل الابد هيئات كان  
 باقيا مع معناه الحقيقي وفي ذلك اذا لا يلزم من عدم المشابهة عدم علاقه اخرى فيعاقف  
 على حقيقة ممنوع وقد عرفت منساقه من قوله السكالك في شرح الفريضة الثانية  
 حيث قال صاحب الكشاف شاخ استعمال النفعين في اظهار العهد الى ان قال ومن هنا  
 نشاء ما ذكر في الفريضة الرابعة قوله وفيه بحث في قوله ما ذكر صاحب الكشاف منشأ  
 لما ذكره المصنف في الفريضة الرابعة منق والسند جواز حمل عبارة الكشاف على ذلك في باقيا  
 على حقيقة ان لم يشع استعمال تابع المشبه في تابع المشبه فانه الذي يدل على سوق عبارة  
 الكشاف وان لم يتحقق السند المذكور ولم يوجد قرينة ما ختمت عن ارادة المصنف على  
 فيكون باقيا على حقيقة تامل ووجه ما ذكره في العو لا يبين من كلام الكشاف

هذا هو قوله في الفريضة الرابعة  
 من المشبه جعل المتعارفة التعليلية مستعملة في وجهه ان يكون كلاما بهرته وما لم يرد  
 او كونهما التبعي اربابا كبريتا يجب تركه وقوله بيان ان السكالك هو الاستنباط

اي كان لفظ باقيا قوله صحيح

كان الظاهر ان السكالك هو الاستنباط